

البيئة الأسرية وانعكاساتها في ظهور السلوك الإجرامي داخل المجتمع الجزائري دراسة ميدانية اجتماعية مقارنة بمناطق عين الدفلى، المدينة، البلدة

سيد أحمد نقاز*

الملخص:

تعد البيئة الأسرية من أهم الأوساط الاجتماعية تأثيرا في بناء شخصية الأفراد ومنه توجيه سلوكهم داخل البناء الاجتماعي ككل ، من هنا عمدنا إلى توضيح مدى مساهمة الأسرة في بروز السلوك الإجرامي داخل المجتمع من منطلق نوعية التنشئة الاجتماعية التي تقدمها الأسرة لأفرادها ، وذلك من خلال التربية والمتابعة وتقويم السلوك الفردي وتزويد الفرد ببعض النماذج السلوكية ، أضف إلى ذلك نوعية العلاقات الأسرية وبنيتها التي تتجسد عن طريق الحوار والاتصال الأسري الذي يمثل عنصر إستراتيجي في مجال بناء العلاقات الأسرية وهي اللبنة الحقيقية في تشابك العلاقات الاجتماعية ، بالإضافة إلى هذا عمدنا إلى تقديم مدى تدخل الظروف المعيشية والاقتصادية في الجريمة ، وعلى رأس هذه الظروف نجد مشكل البطالة الذي يعتبر المسؤول عن نقشي بعض الجرائم المرتبطة بالحاجة المادية وتعد الظروف المعيشية وتأزمها

Résumé

Familial dans l'apparition du crime et de déviance. L'environnement familial est l'un des milieux les plus important dans la formation de la personnalité de l'individu. A travers cette étude ou essaie de voir l'impact de la famille sur l'apparition des comportements anormaux et surtout de la tendance criminelle et déviante.

*- أستاذ مكلف بالدروس بقسم علم الاجتماع والديمقراطية بكلية الآداب والعلوم الاجتماعية . بجامعة سعد دحلب بالبلدية .

- مشكلة البحث ومسوغاته:

إن التربية والمتابعة الأسرية غير السوية التي تعتمد عليها الأسرة والتي تقوم على الإفراط في التدليل والقسوة كأساليب للتربية والمتابعة الوالدية داخل البيئة الأسرية وخارجها وبالإضافة إلى هذه الأساليب تمنح الأسرة لأفرادها قواعد سلوكية لا تتفق في معظمها مع خصوصية المجتمع الجزائري الذي تنتمي إليه فهذه التربية تتعارض وتتعارض مع الأهداف الاجتماعية التي تعكس درجة ارتباط الآباء والأمهات بأبنائهم والتي تتجسد بمحاولة توجيه السلوك الفردي نحو اتجاه معين أو غياب التوجيه كلية، ومن هنا يتضح لنا بأن هذه التربية والمتابعة الأسرية لا تستطيع تحقيق الامتثال لمطالب المجتمع والاندماج في ثقافته وتقاليدته مما يدفع بأفرادها إلى السلوك الإجرامي المتمسم بالعوانية كمحاولة الانتقام من بيئته الأسرية من جهة وأيضاً كمحاولة لإفراغ كبت داخلي يعاني منه بالنظر للظروف الأسرية التي عاشها منذ الطفولة. كما أنّ لنعوية العلاقات الاجتماعية السائدة داخل الأسرة دوراً هاماً في ظهور السلوك الإجرامي فمحدودية العلاقات الاجتماعية، وعدم فعاليتها يدفع بالفرد إلى إنتاج السلوك الإجرامي الذي يسعى من خلاله إلى فرض نمط معين من العلاقات الاجتماعية خارج البيئة الأسرية، وبذلك فسوء وانسداد الحوار والاتصال بين الوالدين والأبناء يؤدي إلى عدم القدرة على إمكانية الاحتكاك داخل البيئة الأسرية مما يدفع بالفرد إلى اللجوء للسلوك الإجرامي والخروج بذلك عن الأعراف والمعايير الاجتماعية. والشئ نفسه يمكن إسقاطه على الظروف المعيشية للأسرة المتمسمة بالتدهور وعدم الاستقرار وبذلك تلعب طبيعة الظروف المعيشية دوراً هاماً في ظهور السلوك الإجرامي وخاصة لدى الأسر أو الطبقات الفقيرة التي تعجز إلى حد ما من تحقيق أهداف وحاجيات أفرادها مما يدفع بالأفراد إلى الاعتماد على أنفسهم في تحقيق حاجتهم الاجتماعية المختلفة باللجوء إلى الجريمة. فكلما ضعفت الجماعة أو الطبقة التي ينتمي إليها الفرد كلما قل اعتماده عليها ونتيجة لذلك يزداد اعتماده على نفسه فقط ولا يعترف بأية قواعد أخرى للسلوك إلا ما تناسب اهتمامه

الخاصة. وبذلك فإصلاح النظام الاقتصادي يؤدي إلى تحسين الظروف المعيشية وإستقرارها وهذا ما يساهم في تقلص حدة الجريمة داخل المجتمع، وأكدت عدة دراسات سابقة مدى ارتباط الجريمة بالفقر والأحوال الاقتصادية وسوء الأوضاع المعيشية دون أن ننكر الاعتلال الوظيفي لجملة من الظروف الاجتماعية في ظهور هذه المشكلة الاجتماعية التي يتخبط فيها المجتمع الجزائري حاليا والتي تقف في وجه تطوره وتقدمه بل زادت من تأزم الأوضاع في جميع جوانب الحياة الاجتماعية. **أهمية البحث:** حاولت من خلال هذا البحث الوصول إلى تحديد مدى مسؤولية البيئة الأسرية في ظهور السلوك الإجرامي ، كما حاولت تشخيص ظاهرة الجريمة ووضعها في إطارها العلمي بهدف التوصل إلى إستخلاصات علمية تمهد الطريق للوصول إلى معرفة العوامل الدافعة للجريمة من منطلق البيئة الأسرية عن طريق هذه الدراسة العلمية. تزويد البحث المكتبي والعلمي بإطار نظري وميداني يساعد الباحثين والطلبة مستقبلا في أخذ فكرة أولية عن ظاهرة الجريمة بغرض الوصول إلى دراسات معمقة للسلوك الإجرامي.

أهداف البحث: 1 - الأهداف العلمية : الموضوع لم ينل حتى الآن القيمة العلمية اللازمة له من طرف علماء الاجتماع في الجزائر مقارنة بالمواضيع الاجتماعية والعلمية الأخرى بالرغم من أنه موضوع الساعة في المجتمع الجزائري والعالم بأسره. وهنا يبرز دور عالم الاجتماع في معالجة المواضيع الاجتماعية وكشف حقيقة الواقع الاجتماعي بطريقة سوسولوجية علمية موضوعية. سكوت علماء الاجتماع عن التطرق لدور البيئة الأسرية في ظهور السلوك الإجرامي أو الحد من أثاره ومنع انتشاره بأسلوب سوسولوجي علمي، موضوعي فتح الباب أمام المشتغلين في القانون والشرعية وميادين أخرى في تناول الموضوع بقلب قانوني تارة وعقائدي تارة أخرى، وبأساليب اعتباطية في أحيان أخرى متناسين بذلك العوامل الاجتماعية والنفسية المتحكمة في مثل هذه الظواهر أو المشكلات الاجتماعية التي يتخبط فيها المجتمع الجزائري. وهذا ما جعل عامة الناس يتناولون يوميا نتائج غير علمية بعيدة عن

السوسولوجية كل البعد، وأيضاً هذا ما دفع ببعض رجال السياسة للأخذ بنتائج دراسات وبحوث علماء آخرين غير علماء الاجتماع - أصحاب الاختصاص المهتمين بدراسة العمران البشري والاجتماع الإنساني ومعظم تلك الدراسات القانونية والعقائدية بعيدة عن العمل العلمي المحض. 2 - الأهداف العملية: محاولة التحقق سوسولوجيا من صحة الفرضية القائلة (بأن البيئة الأسرية هي السبب الرئيسي في حدوث السلوك الإجرامي) وهذه الفرضية يتداولها الكثير من العلماء، وخاصة في مجالي القانون والشرعية وفي ميادين أخرى، وحتى علماء الاجتماع بدون سابق دراسة علمية، وأيضاً المشرعين والأئمة في خطب الجمعة ودروسهم للمصلين كلما سمحت لهم الفرصة لبث أفكارهم المثالية، كما نسعى من خلال هذه الدراسة السوسولوجية إلى معرفة العوامل الخفية والظاهرة التي تقف وراء السلوك الإجرامي بقلب سوسولوجي وذلك من خلال دور البيئة الأسرية الجزائرية في أداء عملية التنشئة الاجتماعية وتوجيه سلوك الأفراد الاجتماعي.

أهم الدراسات السابقة في هذا المضمار ومدى الإفادة منها:

1 - دراسة جمال معنوق التي تعرضت لظاهرة العنف الموجه ضد المرأة والتي كانت تحت عنوان " وجوه من العنف ضد النساء خارج بيوتهن" وهي دراسة ميدانية بمدينة البليدة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الثقافي لسنة (1992-1993) بجامعة الجزائر، وقد انطلق الباحث في دراسته من تساؤلات أهمها : - هل مارسوا العنف يعكسون نوعاً من التربية، أي كانوا عند طفولتهم مبدلين على حساب إخوانهم أم لا؟ وما هي الصورة التي أعطيت لهم عن المرأة؟. - هل الإقبال على ممارسة العنف من طرف الرجال هو نتاج انعكاس للعنف المؤسسي لازم الفرد الجزائري منذ ويلات الاستعمار الفرنسي إلى أيام ما بعد الاستقلال؟ - وهل تخوف الرجال من تفوق المرأة عليهم في مجالات الحياة المدنية يعتبر سبباً من الأسباب التي تدفع بهم إلى ممارسة العنف ضدها؟ - كذلك هل للمستوى التعليمي دخل في الإقبال أو عدم الإقبال على ممارسة العنف ضد المرأة في الشارع؟ واعتمدت هذه الدراسة

على أربع عينات وهذا راجع لطبيعة العمل والأهداف المسطرة . - واعتمدت على المنهج التاريخي والإحصائي التحليلي. - وأهم النتائج المتحصل إليها: التحقق من الفرضيات المطروحة هي كالتالي: 1 - إنّ للمحيط الأسري دور في الإقبال على ممارسة العنف. 2 - للظروف الاقتصادية والاجتماعية للمبحوثين دور في ممارسة العنف لدى الأبناء ضد النساء. 3 - لوسائل الترفيه والتثقيف والتربية على النفس دور في الإقبال على ممارسة العنف أو الامتناع عنه.

4 - المجال الخارجي له علاقة بممارسة العنف. 5 - للمدرسة علاقة بتنمية السلوك العدواني لدى الأبناء ومنه الإقبال على العنف. 6 - المسجد وعلاقته بممارسة العنف ضد المرأة إذ يرى الأئمة أن تبرج المرأة وفساد أخلاقها سبب في ممارسة العنف ضدها والإسلام أعطى للمرأة حقوقها⁽¹⁾. شملت دراسة جمال معتوق على جانب واحد من أوجه العنف وهو "العنف الممارس ضد النساء خارج بيوتهن" وهذا ما ساعدنا للتزود ببعض المعطيات المعرفية والمنهجية في هذا الإطار ، ومن خلالها عمدنا للإنطلاق في دراسة موسعة لموضوع السلوك الإجرامي داخل المجتمع الجزائري. -الفائدة من دراسة الباحث جمال معتوق تكمن في الإطلاع على ظاهرة العنف الممارس ضد النساء خارج بيوتهن بالإضافة إلى أن الباحث زودنا ببعض مظاهر العنف ضد النساء ونبه إلى هذه الظاهرة قبل استفحالها بشكل واسع في الوقت الراهن وتمارس بعض الظروف الاجتماعية والاقتصادية القاهرة (البطالة) دور رائد في بروز مظاهر ممارسة العنف ضد النساء في الشارع ووضع لنا الباحث جمال معتوق الأسس الأولى لدراسة هذا الموضوع ومحاولة الإحاطة بكل أبعاده وهذا ما أسس لدراسات مستقبلية للعنف ضد النساء. 2 - واخترنا أيضا الدراسة السوسيولوجية التي قامت بها الباحثة : "عقاب نصيرة" وتعتبر من بين الدراسات التي تعرضت لموضوع التنشئة الاجتماعية تحت عنوان " التنشئة الاجتماعية وأثرها في السلوك والممارسات الاجتماعية للفتيات" في إطار رسالة لنيل شهادة الماجيستر في علم الاجتماع للسنة الجامعية 1994/1995.

وقد انطلقت الباحثة من تساؤلات: - ما هو نموذج الفتاة التي تسعى العائلة الجزائرية إلى تشكيله من خلال التنشئة الاجتماعية؟ - هل الفتيات يتمسكن بقيم تنشئتهن الاجتماعية أم أصبحت يطالبن بقيم جديدة من خلال تصوراتهن الاجتماعية؟ وتم الاعتماد على التحليل الكيفي، وتمت الدراسة الميدانية بالجزائر العاصمة وتم تقسيم الميدان إلى ثلاث مجالات واعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي والتحليلي المقارن. - النتائج: 1- - فقد عبرت بعض المبحوثات عن تمسكهن بتنشئتهن الاجتماعية وبالتالي تصورهن إعادة نفس الأسلوب في التربية المستقبلية عكس مبحوثات أخريات اللواتي عبرت عن رفضهم لتنشئتهن الاجتماعية لأنها قائمة على أساس عادات وتقاليد. 2- - وفي المقابل يتخذن من الدين كمرجع أساسي لتصورهن للتربية. 3- - وعبرت بعض المبحوثات عن رفض التنشئة لكن باتجاه مخالف أي باتخاذهن للحرية، الثقة، والحوار بين الأم والبنات كمبادئ جديدة يطمنحن إلى تحقيقها في المستقبل. 4- - يظهر لنا أثر التنشئة الاجتماعية في المواقف الثلاث في تصور التربية المستقبلية للفتاة. 5- - اتخاذ المبحوثات المؤثرات الخارجية (خارج العائلة) كالجامعة، الحي الجامعي المسجد كمراجع أساسية في تصورهن للتربية المستقبلية. 6- - ومن هنا فالتنشئة الاجتماعية التي تلقتهن المبحوثات في العائلة تؤثر في تصورهن للتربية المستقبلية للفتاة، أما المؤثرات الخارجية فهي توفر الإطار المرجعي لتصور المبحوثات للتربية المستقبلية. 7- - وطبقا للنتائج السابقة المتوصل إليها نستنتج أنه مهما يكون نموذج التنشئة الاجتماعية للمبحوثات فهو يؤثر في تصورهن للتربية المستقبلية للفتاة وبهذا تحققت الفرضية الرابعة⁽²⁾. - حاولت هذه الدراسة تزويد البحث العلمي ببعض المعلومات المعرفية حول أساليب التنشئة الاجتماعية المتبعة لدى الفتيات ، وهذا ماأهلنا للاستفادة من هذه المعطيات ، ولكن أهملت الباحثة إلى حد ما الإطار العام الذي تتلقى فيه الفتاة هذه التنشئة الاجتماعية بدءا من الأسرة خاصة والمدرسة ، وهذا ماحاولنا تتركها في هذا العمل وتوضيح مدى مساهمة الأسرة في السلوك الإجرامي. - استفدنا من دراسة عقاب نصيرة المتعلقة بمساهمة التنشئة الاجتماعية

وأثرها في السلوك والممارسات الاجتماعية للفتيات وذلك من حيث الأهمية القصوى لعملية التنشئة الاجتماعية في بناء الشخصيات البالغة خاصة لدى الفتاة وتساهم هذه العملية في التكوين الإطار السليم للتربية المستقبلية للفتاة ومساعدتها على تحقيق حالة من الاندماج الاجتماعي وهذا ماتم الاستفادة منه من خلال هذه الدراسة العلمية.

3 - دراسة علي مانع: وهي دراسة بعنوان "عوامل جنوح الأحداث في الجزائر" تندرج هذه الدراسة في إطار "علم الاجتماع الإجرام" وعلم الإجرام المقارن حيث انطلق "علي مانع" في دراسته من سؤال جوهري يتمثل في : هل جنوح الأحداث في الجزائر تحكمه عوامل اجتماعية أو نتاج لعوامل أخرى؟ - الفرضيات: لكي يجيب على هذه الأسئلة وضع الباحث فرضيات أساسية وهي: - جنوح الأحداث في الجزائر مرتبط بظروف الأسرة الاقتصادية. - جنوح الأحداث نتاج طبيعي لسوء المعاملة الوالدية. - ضعف مستوى الالتزام الديني يؤدي إلى ظهور جنوح الأحداث. - واعتمدت الدراسة على المنهج الإحصائي والمنهج الوصفي التحليلي. - النتائج: توصل الباحث في هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: - ظاهرة جنوح الأحداث في المجتمع الجزائري نتاج طبيعي للمشاكل الاجتماعية التي يعيشها المجتمع الجزائري كمشكل البطالة والسكن. - التفكك الأسري يدفع بقوة إلى تنامي ظاهرة جنوح الأحداث حيث نسبة (65%) من الجانحين ينحدرون من أسر عرفت حالات الطلاق أو غياب أحد الوالدين أو كلاهما. - ضعف الالتزام الديني بالنسبة للوالدين يساهم في بروز ظاهرة جنوح الأحداث حيث أن نسبة (57%) من المبحوثين ينتمون إلى أسر لا تلتزم بأداء الفرائض الدينية و(70%) من الجانحين ليست لديهم ممارسة دينية مستمرة⁽³⁾. - **ساهمت** دراسة علي مانع بإعطائنا أفكار أولية حول موضوع الانحراف بصفة عامة ، والسلوك الإجرامي بصفة خاصة ، وما يلاحظ على دراسة علي مانع هو سيطرة البحث القانوني البحث على حساب التأويل السوسيوولوجي والسيكولوجي المهم في مثل هذه الدراسات، وهذا راجع إلى تخصص علي مانع في العلوم القانونية. **وضحت** لنا دراسة علي

مانع مدى تأثير الظروف الأسرية في بروز ظاهرة جنوح الأحداث وهذا ماتم تأكيده من خلال تنامي ظاهرة جنوح الأحداث بنسبة 65% في الأسر التي عرفت حالات الطلاق أو غياب أحد الوالدين أو كلاهما بالإضافة إلى أن معظم الجانحين في الصغر سيتحولون إلى مجرمين لاحقا إذ لم يتم إصلاح سلوكهم وتهذيبه .

4 - دراسة جورنج (goring) وهي دراسة بعنوان " قياس التشابه بين الآباء والأبناء" وتندرج هذه الدراسة في إطار علم الإجرام، ويهتم هذا الأخير بدراسة الجريمة من كل جوانبها، وانطلق في دراسته من سؤال جوهري: ما مدى الترابط الموروث بين الإجرام عند الأبناء ومثيله عند الآباء؟ الفرضيات: لكي يجيب على هذا التساؤل وضع (جورنج) عدة فرضيات أهمها: - التشابه في الميل الإجرامي لا يمكن تفسيره إلا بعامل الوراثة. - ظروف البيئة الخارجية ليس لها علاقة في الميل إلى الإجرام. - والمنهج المتبع وهو " المنهج المقارن " في هذه الدراسة. - النتائج المتوصل إليها: السلوك الإجرامي سلوك موروث وهذا يرجع أساسا للتشابه الكبير بين الآباء والأبناء في هذا السلوك، وقدرت هذه النسبة بـ(60%) وهي نفس نسبة التشابه بين الآباء والأبناء في طول القامة ولون العينين وباقي الظواهر والمظاهر الفيزيولوجية. - التشابه في إجرام الآباء والأبناء لا تتحكم فيه عوامل التقليد والمحاكاة مع ظروف البيئة الاجتماعية الخارجية لأن هذه الأخيرة غير ثابتة وتختلف من فترة لأخرى ومن مجتمع لآخر⁽⁴⁾. -**دراسة "جورنج"** أرشدتنا إلى عامل التقليد والمحاكاة الذي يعد مجالا هاما في انتقال السلوك الإجرامي بين أفراد المجتمع خاصة في إطار الأسرة الواحدة لكنه لا يعد العامل الوحيد في امتحان السلوك الإجرامي بل هناك عوامل اجتماعية أخرى تتركز في باقي عناصر التنشئة الاجتماعية مثل التربية ، والتقويم ، والتوجيه وهي عناصر مهمة في معادلة التنشئة الاجتماعية.

5 - دراسة بورت (Burt) وهي دراسة بعنوان " البيئة السرية كمحدد للسلوك الإجرامي" وتندرج هذه الدراسة في إطار علم الإجرام، انطلق (بورت) في دراسته من سؤال جوهري: وما هو الدور الذي تقوم به

العائلة في دفع أفرادها نحو السلوك الإجرامي؟ - الفرضيات: ولكي يجب على هذا التساؤل وضع (بورت) الفرضيات التالية: - ينحدر المجرمين من أسر يكون بعض أفرادها ممن مارسوا السلوك الإجرامي أو السكر. - إصلاح النماذج الإجرامية في العائلة يساعد على مكافحة الجريمة. - واتباع (بورت) (المنهج الإحصائي) في هذه الدراسة. - النتائج: - إجرام بعض عناصر الأسرة عامل أساسي ومحوري يدفع إلى الجريمة حيث أن نسبة الجريمة في أسر المجرمين المبحوثين تزيد عن خمسة أضعاف عن نسبة الأسر غير المجرمين. - النماذج العائلية المجرمة سبب كافٍ لتوريث السلوك الإجرامي حيث أن أغلب المجرمين ينحدرون من أسر كان بعض أفرادها مجرمين⁽⁵⁾. -دراسة بورت بعنوان "البيئة الأسرية كمحدد للسلوك الإجرامي" إستفدنا الكثير من هذه الدراسة خاصة وأنها تنصب في نفس مجال بحثنا ، لكن هذه الدراسة تدرج في إطار علم الإجرام مما جعلها مبتورة من التأويل السوسولوجي الذي يعد من أهم الأولويات في مثل هذه الدراسات التي تتناول مساهمة البيئة الأسرية في ظهور السلوك الإجرامي ، بالإضافة إلى إهمالها للتحليل الكيفي والذي يعد مكملاً للتحليل الكمي ، والذي من خلاله نصل إلى التفسير العلمي للظاهرة الاجتماعية بصفة عامة والظاهرة الإجرامية بصفة خاصة. -وساعدتنا هذه الدراسات للإطلاع على الواقع الجزائري بشكل علمي بالإضافة إلى معرفة الواقع الجنائي داخل المجتمع الجزائري من خلال النتائج المتوصل إليها من جهة وكيفية توظيف المناهج العلمية وأدوات البحث. - ساهمت بقسط هام في تنبيهنا إلى الأهمية الإستراتيجية للوسط الأسري في إنتاج السلوك الإجرامي وهذا ما دفعنا إلى الاهتمام بهذه البيئة ودراستها علميا .

التساؤل الجوهري والتساؤلات الفرعية: التساؤل الجوهري: 1- هل للأسرة الجزائرية علاقة في تنمية السلوك الإجرامي لأفرادها؟

التساؤلات الفرعية: 1- هل للتغير الاجتماعي الذي يعايشه المجتمع الجزائري دور في بروز المظاهر الإجرامية للسلوك الفردي؟ 2- هل لنوعية العلاقات الأسرية وبنيتها علاقة في ظهور السلوك الإجرامي؟

3- كيف تؤثر الظروف المعيشية والاقتصادية في ظهور السلوك

الإجرامي؟

- فرضيات الدراسة:

1 - تمنح الأسرة الجزائرية لأفرادها تنشئة اجتماعية غير سوية ذات بعد اجتماعي ثقافي، تربوي، يدفع بهم إلى إتباع السلوك الإجرامي. - 2 - يتأثر السلوك الإجرامي للأفراد بنوعية العلاقات الأسرية وبنيتها داخل الأسرة الجزائرية. - 3 - إن تدهور الظروف المعيشية والاقتصادية يؤدي إلى حدوث السلوك الإجرامي. **تحديد أهم المصطلحات والمفاهيم:**

1 - مفهوم الأسرة الجزائرية: الأسرة الجزائرية في هذه الدراسة تتمثل في الأسرة التي تتكون غالبا من الزوج والزوجة والأبناء المتزوجين وغير المتزوجين وهي غالبا ما تتكون من أسرتين صغيرتين أو أكثر يرتبطان فيما بينهما من خلال امتداد علاقة الابن المتزوج بوالديه، ومثال ذلك ارتباط الأسرة النواة التي يكونها الابن المتزوج بأسرة والده، وهذه الأسرة هي الشكل الموجود في مجتمعنا الجزائري والذي ذكرناه سابقا، فهذه الأسرة الجزائرية تحمل في طياتها عادات وتقاليد إسلامية وتجمع الأسرة الجزائرية ميزات الانقسام والبطريكية وكثرة العدد وهذا رغم التطور الحاصل واتجاهها نحو الأسرة النووية ولكن رغم ذلك تبقى الممارسة الاجتماعية اليومية متشبثة بمبادئ ومعايير الأسرة التقليدية البطريكية.

2 - مفهوم الجريمة: وبالنسبة لدراستي المندرجة في إطار علم الاجتماع الجنائي الذي تفتقر إليه الجامعة الجزائرية وخاصة على مستوى الدراسات العليا فلا وجود للجريمة إلا حيث توجد العقوبة القانونية ذلك أنه لا يمكن أن يكون ثمة عقوبة قانونية إلا للأفعال المحددة تماما في القانون ، إن تصرفا ما يمكن أن يستثير استنكارا قويا دون أن يعتبر فعلا جرميا إذا لم يتعلق بأفعال يمكن تحديد هويتها بسهولة ويترتب عنه ردود أفعال عقابية من طرف البيئة الاجتماعية والعقابية إذن الجريمة بمعناه الواسع هي كل مخالفة لقاعدة من القواعد التي تنظم سلوك الإنسان في الجماعة، فهي في جميع الأحوال سلوك فردي يتمثل في

عمل أو تصرف مخالف لأوامر أو نهى فرضته القاعدة ويباشر في وسط اجتماعي والفعل المخالف للقانون المراد دراسته هي جرائم ضد الممتلكات والمتمثلة في السرقة، والجرائم الاعتداء على الأفراد والمجسدة في جرائم الضرب والاعتداء على الآخرين باستعمال العنف والقوة، وجرائم الاعتداء على العرض والمتمثلة في جرائم الاعتداء على الشرف وسنهتم بجريمة الخيانة الزوجية والزنا وجريمة الاغتصاب. وعمدت إلى تفحص هذه الجرائم وتوضيحها نظريا وتدعيم ذلك بمعطيات إحصائية وإثراء ذلك بإطار ميداني لإعطاء الموضوع بعدا علميا سوسولوجيا.

3 - مفهوم السلوك الإجرامي: يهتم علم الاجتماع الجنائي وعلم النفس الجريمة والقانون الجنائي وعلم العقاب بدراسة السلوك الإجرامي في حين يهتم علم الإجرام بدراسة الجريمة ولذلك وبما أننا باحثين باديء ذي بدء في علم الاجتماع الجنائي بحكم الموضوع المدروس في إطار بحثنا سنحاول دراسة السلوك الإجرامي الذي يتعارض أو يتعارض مع المستويات والمعايير المقبولة ثقافيا واجتماعيا داخل النسق أو جماعة اجتماعية وهو سلوك يبتعد به صاحبه عن الوضع الشائع فهو يمثل سلوك غير نموذجي يرفضه المجتمع ويعاقب عليه بداية من الأسرة إلى المؤسسات العقابية الرسمية.

4 - مفهوم التنشئة الاجتماعية: وتعتبر أهمية التنشئة الاجتماعية في دراستي باعتبارها القناة الرئيسية التي تعبر من خلالها قيم المجتمع ومعاييره وهي بالتالي الوسيلة التي من خلالها يحفظ بها النظام الاجتماعي كيانه واستمرار يته أما في حالة ما إذا استغلت كوسيلة عكسية أدت إلى هدم النظام الاجتماعي وأدت إلى اندثاره وزواله وعدم تطوره، ويقصد بالتنشئة الاجتماعية في هذه الدراسة، المسار الذي يكتسب الفرد من خلاله المبادئ والقيم التي تسمح بالتكيف في محيطه الاجتماعي وتعتبر الأسرة مع باقي المؤسسات المكونة للبناء الاجتماعي كعامل أساسي في عملية التنشئة الاجتماعية نظرا لكون الأسرة على وجه الخصوص النواة الأولى التي تحتضن الفرد منذ ولادته وتزوده

بالحقيم والمعايير الاجتماعية تبعاً لمختلف أنماط السلوك والممارسات الاجتماعية المعمول بها في المجتمع فمن خلال الأسرة يبرز التقسيم الاجتماعي للأدوار الاجتماعية، ولتمارس لاحقاً المؤسسات الاجتماعية دوراً مكملًا للأسرة في إطار عمل تناسقي يحوي نوع من الانسجام والتكامل لأداء عملية التنشئة الاجتماعية بهدف تكوين شخصية الفرد بغرض توجيه سلوكه بما يتلاءم مع النسق الاجتماعي العام، ومن هنا تستعمل الأسرة في تقسيم المجال بين الأفراد حتى يتسنى المحافظة على الأدوار الاجتماعية ومن ثم المحافظة على النظام الاجتماعي ككل.

6 - المناهج المتبعة والقرب الميداني والبشري :

1 - المناهج المتبعة: إنّ طبيعة الموضوع وميدانه هو الذي يحدد المنهجية الملائمة وهذا هو الدافع الذي جعلنا نقوم بدراسة استطلاعية، والتي كانت خطوة أساسية مكنتنا من بلورة الإشكالية وصياغة الفرضيات . واشتملت الدراسة الاستطلاعية مقابلات حرة مع بعض المجرمين المتواجدين خارج مراكز إعادة التربية بالإضافة إلى مقابلات مع بعض الأساتذة في علم الاجتماع والنفس والتربية والقانون بجامعة البليدة بالإضافة إلى أئمة وأخصائيين في ميدان القانون من محامين إلخ. كما عمدت إلى توزيع الاستمارات الأولية على عينة من (20) مبحوث مجرم غادروا مراكز إعادة التربية . وحاولنا من خلال هذا العمل العلمي المنهجي الاستطلاعي الوصول إلى معرفة كل المتغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري وأثرت على نوعية وبنية العلاقات الاجتماعية وساهمت فيما بعد في بروز السلوك الإجرامي داخل المجتمع وتتمثل أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذه الدراسة الاستطلاعية ما يلي: 1- أن هناك اختلاف في أساليب التنشئة الاجتماعية المتبعة من طرف الأسرة الجزائرية . 2- عدم قدرة الأسرة الجزائرية على مواكبة التغيرات الاجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري. 3- تأثير الأزمة الاقتصادية التي يشهدها المجتمع الجزائري على نوعية وبنية العلاقات الأسرية والعلاقات الأسرية وأساليب التنشئة الاجتماعية. وانطلاقاً من هذه النتائج اتضح لي أنه من

الأحسن أن تكون دراستي معتمدة على المنهج الكمي الذي يبنى على أساس المقارنة وهذا ما يؤكد "إميل دوركايم" من خلال كتابه "قواعد المنهج في علم الاجتماع" حيث يقول "تتخصص الوسيلة الوحيدة الذي يمكننا الاعتماد عليها للبرهنة على أن إحدى الظواهر سبب في وجود ظاهرة أخرى في المقارنة بين الحالات التي توجد في كلتا هاتين الظاهرتين أو تختلفان فيها معا"⁽⁶⁾، وهذا ما ساعدنا لتحديد مجمل التغيرات على هاتين الظاهرتين في مختلف الظروف ومدى تأثيرها على البناء الاجتماعي بالإضافة إلى الاعتماد على الإحصائيات الكمية والعمل على المقارنة بينها في إطار ما يعرف بالمنهج الكمي من خلال الجداول ومعطياتها. ولا يعني هذا إهمال المنهج الكيفي بل علينا الاعتماد عليه ويتضح ذلك من خلال التعليق وتحليل المعطيات الكمية، حيث أنّ التحليل الكيفي في إطاره الطبيعي يساعدنا على القيام بالبناء المنهجي للبحث "⁽⁷⁾. وعلى هذا الأساس يتضح لنا إمكانية الجمع بين المنهج الكمي والكيفي في العلوم الاجتماعية على غرار العلوم الطبيعية الذي يحتاج للتحليل الكمي للمعطيات ثم يليه فيما بعد التحليل الكيفي لتلك المعطيات والمعلومات المتحصل عليها ميدانيا "وهذا التضامن بين المناهج لا يعني الخروج عن الإطار المنهجي للبحث"⁽⁸⁾، وهذا ما أكدته لنا الأستاذ عبد الرحمن بوزيدة "بأن الفصل بين المناهج تعد إشكالية مزعومة لا أساس لها من الصحة منهجيا".^(*) 2- القرب الميداني: أخذت (ثلاث مناطق) من المجتمع الجزائري حتى نتمكن من دراستها دراسة سوسولوجية، حيث أخذنا (ثلاث ولايات) وهي (عين الدفلى، المدينة، البليدة)، حيث تناولنا المجرمين الذين غادروا مراكز إعادة التربية، ومن هنا حاولنا تجميع البيانات من خلال استجواب هؤلاء المجرمين الموجودين خارج مراكز إعادة التربية والذين مارسوا نوع من أنواع السلوك الإجرامي. 3- القرب البشري: أخذت عينة من المجرمين الذين ارتكبوا سلوكا إجراميا معينا ينطوي في إطار السلوكات الإجرامية المدروسة في هذا البحث السوسولوجي ممن غادروا مراكز إعادة التربية بما يتناسب مع إشكالية الدراسة وفرضياتها، وتم اختيار هذه العينة بالنظر لعجزنا للقيام بهذه الدراسة في مراكز إعادة التربية. -

العينة - إن تحديد أهداف الدراسة يسهل عملية تحديد المجتمع المدروس الذي يستخرج منه التي تجرى عليها الدراسة، حيث يجب أن تكون العينة المختارة ممثلة لمجتمع البحث في مزاياه الديمغرافية والاجتماعية والحضارية⁽⁹⁾. والعينة بذلك فهي جزء من المجتمع أو مجموعة جزئية من المفردات الداخلة في تركيب المجتمع يجري عليها البحث.....والعينة الإحصائية هي تلك التي تختار بشكل يجعلها ممثلة للمجتمع الأصلي تمثيلا صحيحا وعندئذ يستطيع الباحث أن يستخلص من دراسة العينة نتائج تصلح إلى حد ما للتعبير عن المجتمع بأكمله⁽¹⁰⁾. فالعينة هي ذلك الجزء الذي يختار بطريقة عشوائية أو محددة والذي منه تشتق المعلومات وتستننتج الاستجابات التي تكون صحيحة بالنسبة للمجتمع الكبير وغالبا ما نستعمل طريقة العينة أو المعاينة في مقابلة جميع الوحدات السكانية⁽¹¹⁾، وقد أوضح " روانتري " أن نتائج المسح بالعينة تقترب إلى حد ما من نتائج المسح الشامل، بل أن فكرة العينات كانت منتشرة قبل ذلك في ميادين معينة، ذلك أن الطبيب يكتفي بتحليل قدر صغير من دم المريض والتاجر يختبر قصاصة من القماش الذي يرغب شرائه، للتثبت من لونه ومن عدد الغرز في كل سنتمر مربع ويكتفي كذلك بعينة في بحوث المستمعين أو المشاهدين لاستحالة إجراء بحث شامل لكل مستمعي الإذاعة أو مشاهدي التلفزيون⁽¹²⁾. وهناك أنواع متعددة في العينات تستخدم في إحصاءات، وسنكتفي بذكر العينة المستخدمة في بحثي، ألا وهي العينة التراكمية أو عينة " كومة الثلج"، وهذا نوع من العينات يختلف عن الأنواع الأخرى من حيث أن هذا النوع من العينات لا يمثل المجتمع الأصلي تمثيلا صحيحا وإنما تمثل العينة نفسها فقط، فالباحث في هذه الحالة يأخذ العينة بطريقة الصدفة، أي يحصل على معلومات من الذين يصادفهم وطبعاً فإن نتيجة هذه العينات لا تعكس الواقع للمجتمع الأصلي، وإنما تعطي فكرة عن مجموع الأفراد الذين أخذ منهم الباحث المعلومات المجتمعة لديه⁽¹³⁾، وهذه العينة غير احتمالية في مجال المعاينة وتساعدنا بصورة أولية في مجال الاختيار الفردي للمبحوث حيث نعلم للاتصال بالمبحوثين بهذه الطريقة للوصول إلى تكوين مجموعة بحث، ويتم الاعتماد على هذا

النوع من العينة في حالة معرفتنا لبعض أفراد العينة والتي من خلالها يتم الاتصال بباقي أفراد العينة⁽¹⁴⁾، وبهذا الشكل يكون الفرد المبحوث كوسيلة لإعلامنا بباقي المبحوثين وذلك على وتيرة دحرجة كومة ثلج⁽¹⁵⁾). وحاولنا استغلال هذه الطريقة في دراستي على النحو التالي: - عمدنا إلى الاتصال ببعض المجرمين الذين خرجوا من مراكز إعادة التربية وتم ذلك عن طريق معارفهم انطلاقا من خمس مناطق وهي عين الدفلى - المدينة - البليدة - بما يناسب إشكالية بحثنا هذا: وهي اختيار الذكور والإناث الشباب والذي يتراوح سنهم مابين (18 سنة إلى 50 سنة) وسنختص بالمجرمين المرتكبين لجرائم ضد الأفراد (الاعتداء على الآخرين بالقتل- الضرب العمدى)، والاعتداء على المال (السرقه)، والاعتداء على الشرف والمختزل في الاغتصاب والزنا والخيانة الزوجية، وبعد ذلك حصلنا على عينة مكونة من (100 مبحوث).

7 - الأدوات والتقنيات المستعملة: إنّ هذه الأدوات تنقسم إلى (03) أقسام رئيسية: -1 - أدوات جمع البيانات. -2 - أدوات تحليل البيانات. -3 - أدوات عرض البيانات. وفيما يتعلق بأدوات جمع البيانات نستعمل كل من التقنيات الآتية:- الملاحظة - الاستمارة . أما فيما يتعلق بفرز وتفرغ البيانات اعتمدنا على التحليل والعرض الإحصائي وتم ذلك بفرز وتفرغ البيانات والمعطيات المتوصل إليها عن طريق الاستمارة والملاحظة. أما أدوات تحليل البيانات فعلى المستوى الكمي وظفنا الوسائل التالية: - النسب المئوية أما على مستوى التحليل الكيفي فوظفنا المقارنة بين النتائج والتعليق عليها مع التفسير، أما أدوات عرض البيانات والنتائج فتم عرضها عن طريق: الجداول البسيطة والمركبة .

خلاصة البحث ومقترحاته:

-إن ما نستنتجه من بحثنا هذا والذي ينطوي تحت " دور البيئة الأسرية في ظهور السلوك الإجرامي " هو أن للبيئة الأسرية دور في دفع الفرد للجريمة والنتائج المتوصل إليها تؤكد ذلك حيث أنه من بين (100 مبحوث) قمنا باستجوابهم هناك (50%) من المبحوثين أكدوا أن

المتسبب في ارتكابهم للسلوك الإجرامي هي الأسرة أما فيما يخص نوعية الجريمة المرتكبة داخل إطار " دافع الأسرة" نجد في المرتبة الأولى الخيانة الزوجية بنسبة (82.35%) من بين (17 مبحوث) والمرتبة الثانية الضرب العمدي بنسبة (66.66%) من بين (03 مبحوثين) والمرتبة الثالثة السرقة بنسبة (54.16%) من بين (48 مبحوث)، والمرتبة الرابعة الزنا بنسبة (33.33%) من بين (12 مبحوث)، والمرتبة الخامسة القتل بنسبة (25%) من بين (8 مبحوثين) والمرتبة السادسة الاغتصاب بنسبة (16.66%) من بين (12 مبحوث) وبعد خروج هؤلاء المبحوثين من السجن لم يتمكنوا من الاندماج داخل المجتمع لأن هذا ما أكدته نسبة (47%) من بين (100 مبحوث) وحاولت السفر هروبا من بيئتهم الأسرية التي دفعهم لانتهاج السلوك الإجرامي. -ومن هنا فالنتائج المتوصل إليها كإجابة عن فرضيات الدراسة: 1- فيما يتعلق بالتنشئة الاجتماعية التي تفرضها الأسرة الجزائرية: يتضح أن 34% من مجموع 100 مبحوث تعرضوا في أسرهم للمعارضة بالعقاب الجسدي ، حيث نجد في إطار هذا الموقف الأسري أعلى نسبة تكمن داخل من مارسوا الزنا بنسبة 55.55% من بين 9 مبحوثين ، ويأتي في المرتبة الثانية من لم يمارسوا أية جريمة في صغرهم بنسبة 40.54% من بين 37 مبحوث ، في حين نجد نسبة 59.46% مارسوا جريمة في صغرهم ، وفي المرتبة الثالثة جريمة المخدرات بنسبة 40% من بين 10 مبحوثين ثم جريمة السرقة 25.71% من بين 35 مبحوث ، وفي المرتبة الأخيرة نجد من مارسوا جريمة الضرب العمدي بنسبة 11.11% من بين 9 مبحوثين ، في حين هناك 27% من تعرضوا لموقف اللامبالاة حيث نجد أعلى نسبة تتركز في جريمة الضرب العمدي بنسبة 44.44% ، ثم في المرتبة الثانية جريمة السرقة بنسبة 28.57% ، أما في المرتبة الثالثة من لم يمارسوا أية جريمة بنسبة 27.02% ، وفي المرتبة الرابعة جريمة المخدرات بنسبة 20% ، وأخيرا ممارسة جريمة الزنا بنسبة 11.11% ، ويظهر بأن موقف الأسرة من السلوك المنحرف للمبحوث المتميز بالعقاب الجسدي كان له تأثير واضح في ممارسة الجريمة في صغره بالإضافة

إلى إعتقاد الأسرة في هذا المجال أساليب غير سوية في تنشئة أفرادها ، ويظهر ذلك من خلال إتباع الأسرة مواقف المعارضة بالهجر وهذا مآدى إلى تنمية بعض السلوكات الإجرامية لدى المبحوث. وعليه يلاحظ أن الأسرة تعتمد على أساليب توجيهية تربوية وثقافية لا تتلاءم مع متطلبات الظروف الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والثقافية للفرد من جهة والواقع الاجتماعي الحالي من جهة أخرى ويظهر ذلك من خلال إقصاء الجانب الثقافي داخل الأسرة الجزائرية ، وتراجع تأثير الدين داخل المجتمع الجزائري وهذا ما أكدته معظم المبحوثين ، بالإضافة إلى عدم تكيف الأسرة الجزائرية مع الغزو الثقافي مما أدى إلى حدوث تصادم بين الثقافات الأجنبية والثقافة المحلية مما أفرز رد فعل سلوكي من الفرد تم ترجمته في سلوكات عدائية ضد القيم والمعايير الاجتماعية. بالإضافة إلى وجود احتقار للمرأة داخل المجتمع مما نتج عنه عدوانية المرأة ضد هذه المعتقدات والقيم والمعايير التي جعلتها تعيش في حبس إجتماعي. كما يلاحظ عدم وجود تكامل بين الأسرة والمؤسسات التنشئية الأخرى مثل المدرسة والمسجد ووسائل الإعلام ، ووصلت إلى درجة تقديم عمل متناقض من خلال هذه المؤسسات إنعكس على سلوك الفرد. بالإضافة إلى انتشار الأمية خاصة لدى المرأة الريفية مما جعلها عرضة للعدائية والعنف من الرجل ، كما نستخلص عدم فعالية عملية الضبط الأسري بالنظر لظهور التفريط والإفراط والتدليل مما أفرز شخصية قاسية تتميز بالعنف والعدوانية التي ترجمت في مظاهر سلوكية إجرامية. وعلى هذا الأساس تتأكد الفرضية المطروحة: القائلة : تمنح الأسرة الجزائرية لأفرادها تنشئة اجتماعية غير سوية لا تتوافق مع متطلبات الحياة الاجتماعية من جهة وقيم ومعايير المجتمع من جهة أخرى تحمل أبعاد اجتماعية وثقافية تدفع بالفرد للجوء للجريمة. 2- فيما يتعلق بنوعية وبنية العلاقات الأسرية: يتضح لنا بأن أعلى نسبة للمبحوثين تتركز فيمن أجابوا بوجود نزاع بين الوالدين أدى لحدوث حالة من التفكك الأسري بنسبة 78% من بين 100 مبحوث حيث نجد في المرتبة الأولى الضرب العمدى بنسبة 100% من بين 3 مبحوثين وفي المرتبة الثانية القتل بنسبة 87.5% من

بين 8 مبحوثين والمرتبة الثالثة الخيانة الزوجية بنسبة 82.35% من بين 17 مبحوث ، والمرتبة الرابعة السرقة والزنا والإغتصاب بنسبة 75% لكل واحد منهم على حد سواء من بين 48 مبحوث للسرقة و12 مبحوث للزنا والإغتصاب لكل واحدة منهما. ويظهر بأن أغلب المبحوثين أكدوا تأثير نزاع الوالدين على توجيه سلوكهم ويظهر ذلك من خلال هروب أغلبهم من البيت وإندماجهم في إطار جماعات خارج الأسرة لتحقيق ذاتهم ووجودهم مما ساهم في إنحرافهم وتنمية السلوك الإجرامي لديهم وهذا بسبب إنسداد قنوات الحوار والاتصال داخل الأسرة. - حيث يلاحظ أن التغيرات الاجتماعية التي حدثت في المجتمع الجزائري خاصة بعد الاستقلال أثرت بشكل واضح على سلوك الأفراد لأننا لم نهيء أنفسنا لهذه التغيرات الاجتماعية. حيث يلاحظ أيضا تغير في أنماط الجريمة وهذا يرجع إلى التطور التكنولوجي الحاصل الذي ضاعف من ارتفاع السلوك الإجرامي. كما أن هذه التغيرات المفاجئة التي لم نواكبها من جهة، ولم نحضر لها من جهة أخرى أدت إلى تفتيت المجتمع الجزائري ومنه انقسام الأسرة الجزائرية وهذا ما انعكس على سلوكات الأفراد بالنظر لتصدع بنية العلاقات الأسرية. - حيث نلاحظ انسداد في الحوار والاتصال داخل الأسرة وهذا ما انعكس على سلوكات الأفراد. بالإضافة أن هناك تفضيل للذكر عن الأنثى وهذا ما أكدته كل المبحوثين. _ كما أن نمط توزيع الأدوار والمكانات داخل الأسرة في إطار نوعية و بنية العلاقات الأسرية له الأثر البارز في توجيه سلوك الفرد من خلال أن هذا الشكل الاجتماعي يحدث نوع من التدرج داخل النظام الأسري مما يؤدي إلى طمس شخصية الفرد بداخلها فيسعى إلى فرض نفسه خارج محيطه العائلي داخل جماعات اجتماعية أخرى وهنا يتحدد سلوكه الفردي على أساسها. _ كما أن ضعف وتدني المستوى التعليمي للوالدين والأبناء ينعكس بالدرجة الأولى على توجيه سلوكه الفردي فإذا كان المستوى أمي زادت نسبة الجريمة و كلما كان عالي انخفض السلوك الإجرامي. _ كما أن هذا الشكل ينطبق على أصدقاء المبحوث. بالإضافة إلى وسط الاجتماعي الأكبر. _ كما أن تأثير الأصدقاء جماعة الرفاق له دور في توجيه سلوك الأفراد بالنظر للتأثير

السوسولوجي والثقافي لجماعة الرفاق على السلوك المنتمي إليها.

ومن هنا يتضح لنا جلينا أمر آخر له أهمية كبرى ألا هو: تراجع نسب التضامن الاجتماعي والأسري وهذا ما يظهر من خلال تأكيد معظم المبحوثين انه لا يوجد اشتراك في الميزانية الأسرة وأيضا عدم مساعدة الأسرة للفرد العاطل ، معدم مؤازرة الأسرة للفرد في حالة عجزه عن تلبية حاجياته البيولوجية والاجتماعية ، بالإضافة إلى تراجع المساعدة " الأصدقاء العاملين" للفرد العاطل عن العمل. في حين هناك بعض الأشكال للتضامن وتظهر من خلال لجوء المبحوث في حالة مغادرته للبيت للأقارب بغية مساعدته. كما أن تصدع البنية الأسرية دفع حسب بعض المبحوثين للسلوك الإجرامي. وعلى هذا الأساس تتأكد الفرضية المطروحة : -القائلة:

يتأثر السلوك الإجرامي للأفراد بنوعية العلاقات الأسرية داخل الأسرة الجزائرية. 3- فيما يتعلق بتدهور الظروف المعيشية للأسرة يؤدي إلى حدوث السلوك الإجرامي. هناك 99% من المبحوثين أكدوا عجز الأسرة عن تلبية حاجياتهم المادية ، حيث نجد في المرتبة الأولى كل من جريمة الخيانة الزوجية والسرقة والقتل والزنا والاغتصاب بنسبة 100% لكل واحدة من بين 17 مبحوث للأولى و48 مبحوث للثانية و8 مبحوثين للثالثة و12 مبحوث للرابعة الخامسة، ويليهما جريمة الضرب العمدي بنسبة 66.66% من بين 3 مبحوثين. يظهر بأن الأغلبية الساحقة للمبحوثين أكدوا عجز أسرهم عن تلبية حاجياتهم الاجتماعية والضرورية وهذا ما يعكس لنا بوضوح الحالة الاقتصادية لأسر المبحوثين التي تتميز بالفقر وهذا مادفع بأغليبيتهم للجوء للسرقة كحل لتلبية حاجياتهم الاجتماعية والبيولوجية ودفع البعض الآخر للسطح المتمثل في الهروب من مواجهة هذه الظروف الاقتصادية الصعبة ويتمثل هذا الهروب إما في الإدمان على المخدرات أو الخمر والتي تتسبب في إقدام هؤلاء الأفراد على اقتراف بعض الجرائم كالقتل والزنا والاغتصاب وبذلك فالظروف الاجتماعية الماضية تنعكس على سلوكيات المبحوث وتؤثر في بناء شخصيته وهذا مايتضح من خلال ممارستهم

للخيانة الزوجية. في حين يلجأ البعض إلى الاقتراض وهذا ماتؤكدته نسبة 21.21% من بين 99 مبحوث وأمام عجز المبحوث في الحصول على عمل يسعى للحصول على المال من خلال بعض الطرق السهلة كالزنا و كرد فعل عدائي لذلك يلجأ إلى الاغتصاب وهذا ماتدعمه نسبة 41.66% من بين 12 مبحوث في هذا الإطار. كما يلاحظ أن أغلب المبحوثين يعانون من البطالة حيث نجد نسبة (78%) من بين (100 مبحوث) بطالين ، وبذلك نستنتج بأن تفشي مشكل البطالة يؤدي إلى ارتفاع نسب الفقر داخل المجتمع ، وهذا ما يدفع إلى البحث عن طريقة اجتماعية أخرى لتلبية حاجياته الاجتماعية والضرورية وهذا ما أدى إلى ارتفاع جرائم السرقة والزنا والاغتصاب. -كما أن لأزمة السكن وضيقه أثر على سلوكيات الأفراد حيث أدى امتناع المبحوثين على الزواج، وهذا ما أدى إلى تأخر سن الزواج ، ومنه ارتفاع جرائم الزنا وحتى الاغتصاب ، مما أفرز مظاهر اجتماعية جديدة أثرت على النسق الاجتماعي الكلي.

كما أن الوضع الاقتصادي والأمني الذي يعيشه المجتمع الجزائري أثر على توجيه سلوكيات الأفراد وأدى إلى تغييب دور القيم والمعايير الاجتماعية أمام قوة الأزمة الاقتصادية حيث هدمت هذه الأزمة الحاجز القيمي للمجتمع الجزائري ، وهذا ماأسفر تسريح عدد من العمال وهروب سكان الأرياف إلى المدن والتخلي عن العمل الفلاحي وتدني القدرة الشرائية للمواطن وهذا ماانعكس على الوضع الاجتماعي للفرد، مدفوعا بهذه الظروف المادية القاسية عمد إلى إنتهاك القيم والمعايير الاجتماعية ومنه ظهور السلوك الإجرامي وهذا ماتبين لنا من خلال هذه لدراسة الميدانية. -ومن هنا تتأكد لنا بأن للظروف المعيشية دور في ظهور السلوك الإجرامي ، ومن هنا أكدت الفرضية الثالثة القائلة: - تدهور الظروف المعيشية للأسرة يؤدي إلى حدوث السلوك الإجرامي. **المقترحات:** -تفعيل دور البيئة الأسرية من خلال المؤسسات المكونة للمجتمع بدءا بوسائل الإعلام والاتصال، ويتم تفعيل دور الأسر من خلال البرامج التلفزيونية التوضيحية بهدف توعية الأسرة بمهامها

التربوية في تنشئة الأفراد تنشئة تتلاءم مع الثقافة الإجتماعية من جهة وتزويد الفرد بنماذج اجتماعية جديدة تتماشى مع متطلبات الحياة الاجتماعية العصرية بغرض خلق أفراد قادرين على تحقيق الاندماج الاجتماعي وبناء مجتمعهم

بما يتوافق مع التغير الاجتماعي - فتح مجال الحوار والاتصال داخل الأسرة ، من خلال الاتصال الدائم بين الوالدين من جهة والأبناء من جهة أخرى لمساعدة الأفراد على حل مشاكلهم وتحضيرهم للتكيف الاجتماعي وذلك من خلال المناقشة الدائمة والمعاملة الحسنة للأبناء وخلق جو من الثقة بين الآباء والأبناء مملوء بالصدقة والمحبة. -خلق حالة من التكامل بين الأسرة وباقي الأوساط الاجتماعية، ويتم ذلك من خلال التواصل بين الأسرة والمدرسة وخاصة من خلال جمعية أولياء التلاميذ بهدف تحقيق نوع من التكامل بين المؤسسات الاجتماعية لأداء عملية التنشئة الاجتماعية ، ولا يتوقف هذا التكامل عند الأسرة والمدرسة بل يمتد إلى باقي المؤسسات الاجتماعية الأخرى بهدف تربوي بحت. - التقليل من أثار الفقر داخل المجتمع، يتم من خلال فتح مجالات للعمل ومحاولة خلق برامج تنمية لامتصاص البطالة التي تعد أب الجرائم ، وأيضا رفع أجور العمال بما يتناسب مع الأسعار لرفع المستوى المعيشي للمواطن ، وتفعيل كل مساعي للتضامن والتعاون والتأزر لمساعدة الفئات المعوزة والفقيرة وهذا ما تسعى الدولة الجزائرية لتجسيده على أرض الواقع ومما يؤكد ذلك لإحداث وزارة لهذا الغرض وهي وزارة التضامن الاجتماعي.

التوثيق

(1) جمال معتوق، وجوه من العنف ضد النساء خارج بيوتهن. دراسة ميدانية بمدينة البليدة، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع

الثقافي، جامعة الجزائر، 1993-1992، لم تنشر، ص245.

(2) نصيرة عقاب، التنشئة الاجتماعية وأثرها في السلوك والممارسات الاجتماعية للفتيات. رسالة لنيل شهادة الماچيستر في علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 1995-1994، ص305.

(3) علي مانع، عوامل جنوح الأحداث في الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص165. (4) عمر السعيد رمضان، دروس في علم الإجرام. دار النهضة العربية، بيروت، 1972، ص47.

(5) إسحاق إبراهيم منصور، الموجز في علم الإجرام. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989، ص30. (6) إميل دوركايم، قواعد المنهج في علم الاجتماع. (تقديم عبد الرحمن بوزيدة)، موفم للنشر، الجزائر، 1990، ص246.

(7) Boudon (Roymond), les méthodes en sociologie. P.U.F, collection que sais je? 4ème édition, France, 1976, p16.

(8) Grawits (madeleine), les méthodes des sciences sociales. editions DALLOZ, 9ème édition, Paris, 1993, p309. عبد الرحمن بوزيدة، محاضرات مادة منهجية معمقة. معهد (*). علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 1998-1999.

(9) إحسان محمد الحسن، الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي. دار الطليعة بيروت، 1982، ص19.

(10) طلعت همام، قاموس العلوم النفسية والاجتماعية. مرجع سبق ذكره، ص72.

(11) دينكي ميتشيل، معجم علم الاجتماع. مرجع سبق ذكره، ص179.

(12) زيدان عبد الباقي، قواعد البحث الاجتماعي. مطبعة السعادة، الجيزة، ط2، 1974، ص168.

(13) عمار بوحوش، محمد محمود الذنبيات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث. مرجع سبق ذكره، ص56.

14)) Maurice Angers, Initiation pratique a la méthodologie des sciences humaines. Ed. Casbah université, Alger, 1997, p240.

ibid, p240. - (15)

ترتيب المصادر المراجع باللغة العربية والمترجمة والأجنبية بحسب الأحرف الأبجدية:

قائمة المراجع باللغة العربية والمترجمة:

(1) الحسن (إحسان محمد) ، الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي. دار الطليعة ببيروت، 1982.

(2) بوحوش (عمار)، محمد محمود الذنبيات، منهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.

(3) بوزيدة (عبد الرحمن) ، محاضرات مادة منهجية معمقة. معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 1998-1999 .

(4) همام (طلعت) ، قاموس العلوم النفسية والاجتماعية. مؤسسة الرسالة، الأردن، دار عمار، ط1، 1984.

(5) دوركايم (إميل) ، قواعد المنهج في علم الاجتماع. (تقديم عبد الرحمن بوزيدة)، موفم للنشر، الجزائر، 1990.

(6) رمضان (عمر السعيد) ، دروس في علم الإجرام. دار النهضة

العربية، بيروت، 1972.

(7) معتوق (جمال) ، وجوه من العنف ضد النساء خارج بيوتهن. دراسة ميدانية بمدينة البلدية، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الثقافي، جامعة الجزائر، 1992-1993، لم تنشر.

(8) مانع (علي) ، عوامل جنوح الأحداث في الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996. (9) منصور (إسحاق إبراهيم) ، الموجز في علم الإجرام. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989. (10) منثيل (دينكي) ، معجم علم الاجتماع. (ترجمة إحسان محمد حسن)، دار الطليعة، بيروت، 1981.

(11) عبد الباقي (زيدان) ، قواعد البحث الاجتماعي. مطبعة السعادة، الجيزة، ط2، 1974.

(12) عقاب (نصيرة) ، التنشئة الاجتماعية وأثرها في السلوك والممارسات الاجتماعية للفتيات. رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 1994-1995.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

1) - Boudon (Roymond), les méthodes en sociologie. P.U.F, collection que sais je? 4ème édition, France, 1976.

(2)- Grawits (madeleine), les méthodes des sciences sociales. editions DALLOZ, 9ème édition, Paris, 1993.

(3)- Maurice Angers (Initiation pratique a la méthodologie des sciences humaines. Ed. Casbah université, Alger, 1997.